صفوق: «الأشغال» تسلم إدارة نزع الملكية مبناها الجديد

6

النواب واصلوا مناقشة الخطاب الأميري

«الأمة»: يكلف «الأموال العامة» بالتحقيق في تجاوزات «الحيازات الزراعية»

◆ الخالد: قرارات مجلس الوزراء بشأن إغلاق الجمعيات غير المرخصة تحمي العمل الخيري الكويتي

ربيع سكر ورياض عواد

شهدت جلسة مجلس الأمة العادية أمس ، أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بعد أن أقسموا اليمين أمام صاحب السمو أمير البلاد، وذلك لمباشرة أعمالهم أعضاء وفقًا للمادة (91 من الدستور).

ووافق المجلس الأمة على 3 رسائل مدرجة على جدول أعماله، وعلى بند الإحالات، كما وافق على سحب تقرير لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تعديلات القانون 2010/8 لمزيد من الدراسة. وناقش المجلس عددًا من الأسئلة النيابية وردود الوزراء على بعضها، وواصل النظر في الخطاب الأميري. ثم تم رفع الجلسة ليتم استكمالها اليوم .

و أكد نواب من مجلس الأمة في مداخلات لهم أثناء مناقشة الخطاب الأميري اليوم الثلاثاء أهمية التمسك بالدستور والعمل بمقتضاه مشددين على ان الدستور يمثل المجتمع الكويتي والضمان الأساسي لأمن البلد واستقراره.

وأشاروا إلى ضرورة محاربة الفساد والقضاء عليه في مختلف الجهات الحكومية داعين إلى استمرار الوزراء في إحالة الملفات التي يثبت وجود شبهة فساد بها إلى النيابة العامة.

وحث النواب الحكومة على الإسراع في بناء مدن سكنية متكاملة من حيث الخدمات والجودة واتخاذ خطوات كبيرة تساهم في حل القضية الاسكانية.

ورأوا ان قضية غير محددي الجنسية تفاقمت أكثر من السابق مشيرين إلى ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية في إيجاد حلول مناسبة لإنهاء هذا الملف.

وأكدوا انهم لن «يتوانوا عن استخدام الأدوات الرقابية تجاه تقاعس أعضاء الحكومة عن أداء دورهم في إصلاح الخلل في الجهات التابعة» لهم مشددين على أن الوزراء ليسوا بمنأى عن المحاسبة.

ودارت أحداث الجلسة كالتالي : افتتح رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم الجلسة في التاسعة والنصف، وتلا الامين العام علام الكندري اسماء الحضور والمعتذرين، وتقرير عن مدى التزام النواب بحضور اجتماعات اللجان البرلمانية، ومراسيم التعديل الوزاري الاخير بخروج اربعة وزراء وتعيين اخرين محلهم وتدوير وزراء اخرين.

ثم انتقل المجلس الى بند المصادقة على الجلسات الماضية.

حمدان العازمي: اتمنى شطب بعض الاساءات التي طالت العسكريين، وعلى الوزراء القيام والدفاع عن العسكريين، اما صيغة الطلب فهي خاطئة اذ لا وجود لفرز عسكريين من مؤسساتهم العسكرية من اجل العمل مع نواب.

الغانم: كل الاساءات شطبت من المضبطة.

الحميدي السبيعي: من كثرة شطب حديث عبدالله الرومي اصبح الحديث مهلهل، وارى تكثر كلمات "اللي مجابل البر" فمن يقصد، لا نقبل الاساءة والغمز لابناء القبائل، وهذا النفس مرفوض ونحن لسنا طوفة هبيطة لكم لا اليوم ولا مستقبلا.

الغانم: رجاء لا نقبل هذا النفس. خليل ابل: رسالة للنواب، اسم البر لا يخص فئة معينة، بل البر لكل الكويتيين، ونحن نذهب للبر اكثر منكم، وعليكم التوقف عن هذا الفرز الاجتماعي.

وصادق المجلس على المضابط، ثم انتقل الى بند الاوراق والرسائل الواردة، حيث ادرج على جدول أعمال الجلسة 3 رسائل واردة جاء نصها كالتالي:

1 – رسالة من النائب يوسف الفضالة يطلب فيها تكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتأكد من مدى تفعيل المادتين 38 و39 من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما.

ونصت الرسالة على ما يلي: نصت المادة 38 من اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون رقم 98 لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أن تخصص نسبة لا تتجاوز 10 % من قيمة العقود والتي تبرمها الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة لشراء منتجات الصندوق من سلع وخدمات بعد اعتمادها من مجلس الوزراء كما نصت المادة 39 من اللائحة نفسها أن تخصص للصندوق نسبة 10 % من المناطق الصناعية المستحدثة للهيئة العامة ونسبة 5 % من المناطق الزراعية المستحدثة للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وذلك لمواجهة الطلبات التي تقدم وفقًا لأحكام القانون لذلك أتمنى من مجلسكم الموقر بتكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال بالعمل والتأكد من مدى تفعيل المادة 38 و39 مع جميع الجهات المذكورة في المادتين السابقتين.

2 – رسالة من النائب فيصل الكندري يطلب فيها استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإصدار تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل وإدراجه في جدول أعمال جلسة يوم 25/12/2018.

ونصت الرسالة على الآتي: أتقدم أنا الموقع أدناه بطلب استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإصدار تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل وإدراجه على جدول أعمال جلسة 25 ديسمبر 2018.

3 – رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يعرض فيها عدم اختصاص اللجنة بالموضوعات المحددة بنص الرسالة ليصدر المجلس قراره فيها عملا بحكم المادة 58 من اللائحة الداخلية.

ونصت الرسالة على ما يلي: ناقشت لجنة المرافق العامة باجتماعها الذي عقد يوم الأربعاء 19 ديسمبر 2018، الموضوعات التالية:

– تكليف اللجنة بالتحقيق في الوقائع كافة المتعلقة بتخصيص حيازات زراعية وجواخير من قبل الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية لشركات صورية أسست ورخصت بموجب مستندات مزورة، ولبعض القيادات في تلك الهيئة، وبعض المسؤولين في وزارة التجارة والصناعة وأقاربهم من دون وجه حق، وبالمخالفة للقوانين واللوائح المنظمة لذلك المحال إليها بتاريخ 4 يناير 2018.

– الاقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء المقدم من النائب عسكر العنزي والمحال إلى اللجنة بتاريخ 6 ديسمبر 2018. وعملا بنص المادة 58 من اللائحة الداخلية التي تنص على (إذا رأت إحدى اللجان أنها مختصة بنظر موضوع أحيل إلى لجنة أخرى أو أنها غير مختصة في الموضوع المحال عليها أبدت ذلك لرئيس المجلس لعرضه على المجلس لإصدار قرار فيه).

ولأن لجنة المرافق العامة غير مختصة بهذه الموضوعات وافقت اللجنة باجماع أعضائها الحاضرين.

الشكاوى والعرائض: أدرجت على جدول أعمال الجلسة 4 شكاوى وعريضة واحدة وذلك للتنويه عنها أمام المجلس جاء نصها كالتالي:

–1 شكوى رقم 250 ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء نقلها إلى وحدة تنظيمية لا تتوافق طبيعة عملها ومؤهلها العلمي.

–2 عريضة رقم 352 ضد ديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على حملة شهادات المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة جراء استمرار الديوان بوضع شروط إضافية لقبول طلبات توظيفهم.

–3 شكوى رقم 353 ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء تعطيل إجراءات إنهاء خدمتها بناء على الاستقالة المقدمة منها.

4 – شكوى رقم 354 ضد كل من وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار بشأن الضرر الواقع على أعضاء الاتحاد الكويتي للمسالخ والمواشي ومشتقاتها جراء قيام شركة المواشي بإجبار من يشتري منهم بذبح الأغنام بمسالخهم.

5 – شكوى رقم 355 ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بشأن الضرر الواقع على مكلف بالرعاية جراء رفض طلبه بالحصول على الرعاية اللازمة لابنته المصابة بالسكري من الدرجة الأولى.

علي الدقباسي: اشكر النائب يوسف الفضالة واعتقد ان عمل اللجنة ايجابي، وواجب اللجنة ان يقدم العون من اجل افادة الناس، لكي يستفيد الكافة من الصندوق الوطني، خاصة ان عمل الصندوق متواضع ولا يستطيع الوصول الى غايات الشعب الكويتي، وكيف تكون حكومة لديها رؤية كويت 2035 وهي لا يمكنها النجاح مع المواطنين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والنجاح في هذا المضمار هو توفير فرص عمل وقضاء على البطالة، ونجاح الصندوق يعني ضرب عشرة عصافير بحجرة واحدة،

وقال: ان الصندوق طوع لمحسوبيات ما اخر اعماله، وعلينا تمكين اللجنة من اجل مزيد من الرقابة لكي يتم توجيه 10% من عقود الحكومة نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تخصيصها من قيمة عقود شركات المشروعات الكبرى.

صالح عاشور: الرسالة الاولى من الرسائل المهمة، والصندوق برمته بحاجة تفعيل لادواره، والجانب التنفيذي لا يحمل جدية، بل ان هناك علامات استفهام حول المحسوبية والمحاباة في الموافقة على المشروعات، في حين الاخرين ترفض طلباتهم، والحظوة لاقارب واصدقاء الوزير، وهذه الحقيقة المرة التي يتوجب على المجلس الوقوف عليها، والموافقات تمنح للمطاعم والاستهلاك، ومن المؤسف ان الصندوق لديه بلائحته قائمة تمنع دخول المواطنين بمشروعات يعمل بها التجار الكبار من اجل تغذية المزيد من احتكار اصحاب النفوذ، اذ يمنع الدخول بمشروعات صحية تعليمية صناعية زراعية الورقية الانتاجية والحرفية، بل وجهوا عمل الصندوق نحو منح 200 الف لمشروعات المطاعم والاستهلاك غير المنتج، وهنا نحن بحاجة نفضة لدور الصندوق.

عادل الدمخي: رسالة لجنة المرافق استوقفتني، واللجنة تقول ان الامر ليس من اختصاصها وتريد من المجلس اتخاذ اللازم، في حين ان هذه القضية من اخطر الموضوعات لانها كسب للولاءات بتوزيع الحيازات الزراعية والحيوانية وسواها، بينما المستحقين لا يتلقون اي انصاف، وعلى المجلس اتخاذ قرار واضح بتكليف لجنة حماية الاموال العامة للتحقيق في هذه القضية الخطيرة، وهي اجرام في حق الدولة، وعبث في توزيع الثروة القومية والاصول على من لا يستحقون واين العدالة التي كلنا نصبو اليها عبر كسب ولاءات الناس بطرق مشبوهة، وهذه الجريمة لا يمكن ان نصمت عنها.

خليل ابل: الرسالة الاولى يجب الوقوف عندها، وبودي التأكيد على ان اصل الصندوق هو تشجيع الشباب من اجل العمل في المشاريع والتوجه الى القطاع الخاص، تنويع الاقتصاد في الدولة وتنميته، وتشجيع الاخرين من الشباب للعمل في تلك المشاريع عند اصحابها، اما الية العمل فهي تحرم الشباب من العمل بقطاعات متنوعة، في حين بعد تقديم المواطن دراسة جدوى وتقييم الصندوق ذلك والتأكد من دراسة الجدوى وابعاد المواطنين عن قطاعات معينة بحجة تشبعها والضرب بدراسة الجدوى عرض الحائط في حين القطاعات التي يدعون تشبعها توزع هيئة الصناعة اراضي من اجلها، مشددا على وجوب اعادة توجيه اعمال الصندوق، والمليارين دينار لم توضع من اجل انتفاع «عوير وزوير» منها، ونحن بحاجة التحقيق في جدوى اعمال الصندوق وسنقدم طلب في هذا الامر.

صفاء الهاشم: رغم ان الاخوان لا ينفع فيهم الطيب، انما اتنازل لكبيرهم محمد الدلال.

محمد الدلال: شكرا للزميلة الهاشم، وبخصوص رسالة المرافق، هذا الموضوع بما فيه من تجاوزات وجرائم الحيازات الزراعية والماشية فشلنا في كيفية التعاطي معه، وتجاوزنا سنة كاملة منذ يناير 2018 ولم نرى تقرير بهذا الشأن، وهذا مال عام يهدر عبر مخالفات مئات القسائم الموجودة عند غير المستحقين والمخالفين، اين الدور السياسي للمجلس، وتقرير ديوان المحاسبة 2017 يؤكد ان هيئة الزراعة لا تطبق القانون ولا تفرض غرامات ولا تراقب ولا تفتش الحيازات، وهذه قضايا مهمة يجب مواصلة متابعتها في اللجان المختصة وبحد اقصى شهرين ثم يأتي تقرير من لجنة حماية الاموال العامة، مشددا على وجوب سحب الرخص عن المخالفين.

حمدان العازمي: الصندوق الوطني انحرف عن اداء دوره الرئيسي، بل الان يعمل بمشروعات هامشية، فلماذا يمنع العمل بمشروعات ورقية وطباعة الاكياس الورقية وغيرها من المطابع، وللاسف يمنحون الاموال للمطاعم والحلويات من اجل اسكات الشباب، مشددا على وجوب اعادة النظر في اهداف الصندوق، وللاسف يخبرون الشباب بعدم صلاحية تمويل مشروعاتهم لتطويرها وهي مشروعات قائمة في حين يتم قبول طلبات مشروعات جديدة، لافتا سنقدم تعديلات لاضافة انشطة محددة.

ووافق المجلس على الرسالة الأولى، والثانية للمناقشة في جلسة 8 يناير، والثالثة بتحويل موضوع الحيازات الى لجنة الاموال العامة في حين الرعاية الصحية الى لجنة الداخلية والدفاع.

عبدالوهاب البابطين: نحن في لجنة حماية الاموال العامة نطلب اعادة الامر للجنة لاننا سبق ان عملنا عليه، ثم نقل الى لجنة خاصة، والان نطلب اعادة الامر لنا.

الغانم يترأس الجلسة

◆ وزراء: تنسيق حكومي نيابي لتطوير التشريعات المالية

◆ إحالة عقد «المشروعات السياحية» إلى النيابة بشبهة التزوير

◆ تكليف «الداخلية والدفاع» النظر في مقترح «الرعاية الصحية لرجال الإطفاء»

جانب من جلسة الامس